من طريق استيعاب اليد الماهرة المهاجرة الى اسرائيل؛ وثانيهما، يتعلق بظاهرة ترابط تطوّر قطاع اقتصادي ما بهبوط حصّته من قوة العمل. وهكذا يصبح الاعتماد على أي من هذين المعطيين واهمال المعطى الآخر مغامرة قد تريح الباحث، لكنها لا يمكن ان تدّعي بأي قدر من الدقّة، فيما تبدو محاولة التوفيق بين المعطيين السابقين شديدة الصعوبة.

مع هذا، فبالاستناد الى بعض المؤشرات الجزئية، نحاول تفسير هذا التباين، وبالتالي تصنيف العاملين بهذا الاسلوب، في محاولة لتكوين صورة أولية لا تهدف الى تقديم لوحة متكاملة، بالمعنى الدقيق، لتوزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

لقد بلغ اجمالي قوّة العمل في اسرائيل، العام ١٩٨٨، مليوناً و٤٥٣١٠٠؛ وهذا الامر، بحد ذاته، يجعلنا نميل الى الاعتقاد بأن ثمّة تحوّلاً طرأ على الاقتصاد الاسرائيلي في اتجاه الانتاج الكبير. ويوضّح الجدول الرقم ٢ مقدار التغيّر في الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، في الفترة الواقعة ما بين العام ١٩٥٠ والعام ١٩٨٨.

الجدول الرقم ٢

هيكل المشتغلين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ١٩٥٠ ـ ١٩٨٨ (نسب مئوية)*

القطاع	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الزراعة والغابات والصيد	١٧,٦	١٧,٣	٨,٨	٦,٤	١,٩	١,٩	١,٧	١,٦
الصناعة	٢١,٥	٢٣,٢	٢٤,٣	٢٣,٧	٢٥,٣	٢٥,٩	٢٥,٩	٢٤,٠
الكهرباء والماء	٢,٠	٢,٢	١,٢	١,٠	١,١	١,١	١,٢	١,٣
التشييد	٩,٣	٩,٣	٨,٣	٦,٤	٥,٣	٤,٤	٤,٦	٤,٨
التجارة والمطاعم والفنادق	١٣,٥	١٢,٣	١٣,٠	١١,٧	٩,٨	١٠,٥	١١,٦	١٢,٢
النقل والتخزين والمواصلات	٦,٦	٦,٢	٧,٥	٦,٨	٥,٦	٥,٦	٥,٨	٥,٧
المال وخدمات الاعمال	ـ	ـ	٥,٢	٨,٢	١٠,١	١٠,٢	٩,٧	١٠,٣
الخدمات العامة	٢١,٢	٢٢,٠	٢٤,٠	٢٩,٦	٣٦,١	٣٥,٦	٣٤,٧	٣٤,٩
الخدمات الخاصة	٨,٣	٧,٥	٧,٧	٦,٢	٤,٨	٤,٨	٤,٦	٥,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

* السنوات ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠، جورج العبد، مصدر سبق ذكره، ص ٥؛ وبالنسبة الى السنوات ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨، انظر - Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, Jerusalem: No. 40, 1989, pp. 340 - 341.

اولى الملاحظات التي يمكن تسجيلها، هنا، تتعلّق بمقدار التغيّر العميق الذي طرأ على توزيع العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. فلقد طاول التغيير حصّة قطاع الزراعة، والكهرباء، والماء، والتشييد، والقطاع الخاص بالخدمات، التي هبط اجمالي نصيبها الى الثلث تقريباً، أي من ٣٧,٢ في المئة في العام ١٩٥٠، الى ١٣ في المئة في العام ١٩٨٨. وبالطبع، كان أكبر هبوط من نصيب قطاع الزراعة (من ١٧,٦ في المئة العام ١٩٥٠، الى ١,٦ في المئة العام ١٩٨٨). وبالمقابل، فان أكبر زيادة كانت من نصيب قطاع الخدمات، حيث استوعب هذا القطاع، لوحده، ٣٤,٩ في المئة منها، في العام ١٩٨٨. ويمكن ان يعزى ذلك، جزئياً، على الاقل، الى أهمية، واتساع، الجهاز الحكومي، كذلك